

«STC» توقع عقد تأسيس «كونكت أرابيا»

من الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، وأعلنت «إس تي سي» أمس، عن بياناتها المالية للثلاثة أشهر الأولى من العام الجاري، محققة أرباح بقيمة 27.451 مليون دينار (90.1 مليون دولار)، مقابل أرباح بنحو 31.638 مليون دينار (103.85 مليون دولار) للفترة المماثلة من عام 2019.

حيث أن نسبة مساهمة الاتصالات الكويتية تبلغ 10%. وأوضحت الشركة أنها ستقوم بالإفصاح في حال تم توقيع عقد الاتفاق النهائي مع «موبيليتي تيليكوم»، وذلك لاستصدار الترخيص النهائي الخاص بتقديم خدمات الاتصالات المتنقلة الافتراضية (MVNO) بحسب الإجراءات المعتمدة

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية «إس تي سي» (STC) بالتوقيع أمس الأربعاء، على عقد تأسيس وإنشاء شركة جديدة باسم «كونكت أرابيا»، وذلك مع شركة «موبيليتي تيليكوم الكويت»، وفقاً لواقع مباشر. وقالت «إس تي سي» في بيان للبورصة، إن «موبيليتي تيليكوم» ستكون الشريك الرئيسي،

رداً على تدوير الوزير

وكلاء «المالية» يستقبلون جماعياً



صالح الصراعي



براك الشيتان

من جهته ذكر وكيل وزارة المالية صالح الصراعي، في تصريحات صحافية: «فوجئنا بقرارات التدوير الواسعة من قبل الوزير لعدد من الوكلاء المساعدين، الأمر الذي يوضح غياب أي تنسيق ما بين الوزير وقيادات وزارة المالية». وأشار إلى أن القرارات في وزارة المالية وعلى غير العادة تأتي في اتجاه واحد من قبل الوزير، الذي وإن كانت السلطة بيده، إلا أنها يجب أن تأتي بالتشاور وتوزيع الاختصاصات والمهام، الأمر الذي من شأنه أن يجعل بيئة العمل صعبة ما تعذر العمل في ظل تلك الظروف. وأشار الوكيل إلى أن التدوير بين الوكلاء المساعدين على هذا النحو الواسع ودون الأخذ بالاعتبار الاختصاصات الفنية لكل منهم من شأنه التأثير على أعمال الوزارة بخروج أصحاب الخبرة وتصحيح المسؤولية جسيمة.

أصدر وزير المالية براك الشيتان قراراً بتدوير وكلاء مساعدين في الوزارة، إذ قرر تسمية عبد الغفار العوضي وكلاء مساعداً للشؤون المالية والضريبية في الوزارة، وعبد المحسن الطيار وكيل مساعداً للشؤون المحاسبية العامة، وإبراهيم العنزي وكيل مساعداً للشؤون التخزينية ونظم الشراء، وأسبل الخنفي وكيل مساعداً للشؤون الميزانية العامة. وانعكاساً لهذا القرار قدم وكيل وزارة المالية صالح الصراعي، و5 من وكلاء الوزارة المساعدين، استقالة جماعية اثر صدور قرار بتدوير وكلاء مساعدين في الوزارة.

وقال وكلاء في نص الاستقالة «أصدرتم معاليمكم القرارات ارقام (57, 56, 55, 54, 50, 49, 48) لسنة 2020 بإجراء حركة تدوير شامل غير مسبوق بين جميع القياديين بالوزارة من درجة وكيل وزارة مساعد، وتعلم معاليمكم كما نعلم جميعاً أن سبب إجراء هذا التدوير هو رفض البعض ممن شملهم هذا التدوير تنفيذ تعليماتكم بأعمال وتصرفات مخالفة للقانون واللوائح، ولما كان هذا التدوير قد بني على سبب ظاهره المصلحة العامة وباطنه الحقيقي تغيب العمل المؤسسي في وزارة مهنية عالية الخطورة وتغليب مصالح خاصة على سلامة التصرف والإجراء المطلوب وعدم اتقائه أحكام القوانين واللوائح ومحاوله إعاقة أعمال املاك الدولة التي تهدف الى زيادة الإيرادات العامة، وأخيراً عدم الاكتراث بملاحظات الجهات الرقابية، فضلاً عن أن إجراء هذا التدوير يرتب شغل البعض الأعم من الوظائف لا تتفق والتخصص أو الخبرة الرقابية، فضلاً عن المتوفرة لدى البعض وبالمخالفة لأحكام قانون ومرسوم ولوائح الخدمة المدنية، والضبط على قطاع الميزانية العامة لتدمير مشاريع مالية عالية الكلفة دون جدوى تنموية ودون الأخذ بالاعتبار الصعوبات والظروف التي تمر بها المالية العامة، لذلك نرفع لمعاليمكم استقالة جماعية مسببة من وفاقنا».

وأكد الصراعي عدم علمه المسبق أو مشاورته من قبل الوزير قبل إصدار قرارات التدوير، مؤكداً اتخاذها بموجب قرار فردي. وتابع: إنه والوكلاء الستة المستقلين من وزارة المالية متواجدين في مكاتبتهم ولم يمتنعوا عن العمل في انتظار ما ستسفر عنه الاستشارات في القرارات التي يصدرها.

وأكد الصراعي أن استقالات الوكلاء المساعدين الستة قدمت بسبب عدم إبلاغهم بقرارات التدوير قبل إصدارها، وقدمت استقالاتي تضامناً معهم لعدم استشارتي في القرارات قبل إصدارها. وردا على سؤال عن السبب الحقيقي للتدوير أجاب الصراعي: الوكلاء المساعدين يرون من وجهة نظرم الفنية والإدارية أنها مخالفة وهل هي مالية أو قانونية؟ أجاب الصراعي: نحن لسنا بصدد قرار ولكن بصدد الممارسة وقد عبرنا عنها.

وعما إذا سيتم التراجع عن الاستقالات ونترك لنا علاقة بذلك وبالنسبة لنا قد قمنا بالاستقالات ونترك الأمر للوقت، نحن لا نعلم هل تم اعتماد الاستقالة أم لا، فهذا الأمر سابق لأوانه. وردا على سؤال عن الوكلاء المساعدين الذين لم يقدموا استقالاتهم رد الصراعي قائلاً: وكيل مساعد واحد المسؤول عن قطاع الضريبة والمالية.

السيولة تقلصت بنحو 40.2 بالمئة لتصل إلى 37.04 مليون دينار



نجحت بورصة الكويت في التحول إلى اللون الأخضر في ختام تعاملات أمس الأربعاء، حيث ارتفع مؤشرها العام 0.30%. وصعد السوق الأول 0.41%، وسجل «رئيسي 50» نمواً بنسبة 0.22%. بينما خالف المؤشر الرئيسي الاتجاه ليرتاجع وحيداً بنحو 0.04%.

وتراجعت التداولات بشكل كبير، حيث تقلصت سيولة البورصة بنحو 40.2% لتصل إلى 37.04 مليون دينار مقابل 61.97 مليون دينار أول أمس، كما انخفضت الكميات 17.6% لتصل إلى 189.72 مليون سهم مقابل 230.29 مليون سهم بجلسة الثلاثاء. وسجلت مؤشرات 5 قطاعات ارتفاعاً بصدارة التكنولوجيا بنمو نسبتته 5.51%، فيما تراجع 5 قطاعات أخرى بتصدرها النفط والغاز بانخفاض قدره 0.83%.

وجاء سهم «مدينة الأعمال» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بارتفاع نسبته 12.73%. بينما تصدر سهم «الكويتية العقارية» القائمة الحمراء متراجعاً بنحو 13.16%. وحقق سهم «الكويت الوطني»

انشط سيولة بالبورصة بقيمة 8.14 مليون دينار مرتفعاً 0.60%. فيما تصدر سهم «التعمير» نشاط الكميات - وذلك بتداول 22.12 مليون سهم مرتفعاً 1.90%.

نسبة التزام دول «أوبك+» بالاتفاق بلغت 102 بالمئة في سبتمبر

«أوبك»: استمرار تعافي الطلب خلال الربع الأخير من 2020

تعافت إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة خلال الربع الثالث من عام 2020 بدعم من ارتفاع أسعار النفط الخام إلى مستويات أعلى من تكلفة الإنتاج. وفي هذا السياق، أظهر أحدث مسح فيدرالي للطاقة تم إجرائه في مقاطعة Dallas إلى أن سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه شركات الطاقة الأمريكية لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة المتكتملة يتراوح ما بين 23 إلى 36 دولار/برميل، كما لاحظ التقرير أن من الواضح أن انتعاش صناعة النفط الصخري الأمريكي يبدو محدوداً نظراً للتخفيضات الكبيرة التي أجرتها الشركات في النفقات الرأسمالية، إلى جانب تراجع إقبال المستثمرين في الأسهم والسندات على شركات التقيب الصغيرة والمستقلة، التي كانت سبباً رئيسياً في طفرة إنتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة الأمريكية. وأشار التقرير إلى انخفاض عدد الحفارات العاملة خلال الربع الثالث من عام 2020، مسجلاً أدنى مستوى فصلي له منذ بدء الاحتفاظ بسجلات وهو 224 حفارة.



الاقتصاد العالمي بسبب الموجة الثانية من الإصابات بفيروس كورونا المستجد (Covid-19) في الاقتصادات الرئيسية، لا سيما في الأمريكتين وآسيا وأوروبا. يستوجب ضرورة توشي البقطة واتخاذ الإجراءات الاستباقية اللازمة في ظل ظروف السوق غير المستقرة وآفاقها المستقبلية. وتطرق التقرير للتطورات الجارية على صعيد إنتاج النفط الصخري وعدد الحفارات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً للتقرير الشهري لإنتاجية الحفر لشهر أكتوبر 2020 الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وأوضح أن إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة قد انخفض بشكل حاد خلال الربع الثاني من عام 2020، مسجلاً بذلك أكبر انخفاض فصلي له على الإطلاق منذ بدء الاحتفاظ بسجلات في عام 2007. تزامناً مع التراجع الحاد في أسعار النفط الخام، بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). ولاحظ بدء

بريطانيا وفرنسا وإسبانيا إلى فرض قيود أكثر صرامة والعودة لإجراءات الإغلاق الجزئي. وتوقع التقرير انخفاض الإمدادات النفطية العالمية خلال عام 2020 على خلفية اتفاقية دول أوبك+ بشأن خفض قياسي لإنتاج النفط الخام الذي دخل حيز التنفيذ منذ شهر مايو 2020. كما أشار إلى إعلان رفع حالة القوة القاهرة واستئناف إنتاج النفط في دولة ليبيا، التي لا يشملها اتفاق دول أوبك+. عقب توقف دام حوالي 8 أشهر، حيث تشير أحدث توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى وصول إنتاج دولة ليبيا النفطية إلى نحو 1 مليون بر/ي بحلول شهر نوفمبر 2020. وأشار التقرير إلى أن نسبة التزام دول أوبك+ بالاتفاق بلغت 102% في سبتمبر 2020، وهي الأعلى منذ شهر مايو 2020 (باستثناء التخفيضات الإضافية الطوعية في يونيو). كما أشار إلى أن إتباط تعافي

أصدرت الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقريراً حول التطورات في الأوضاع البترولية العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد Covid 19، وتناول التقرير التطورات الاقتصادية العالمية وفقاً لتقرير افاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2020 صندوق النقد الدولي، كما استعرض الإمدادات النفطية الخام وسوائل الغاز الطبيعي (مليون برميل/يوم)، وفقاً للتقرير الشهري لمنظمة أوبك وتقرير Petroleum Intelligence Weekly، أكتوبر 2020.

وتوقع التقرير استمرار تعافي الطلب خلال الربع الأخير من عام 2020، إلا أن حالة من عدم اليقين تحيط بتلك التوقعات في ظل الموجة الثانية المتصاعدة من الإصابات بفيروس كورونا المستجد (Covid-19) على مستوى العالم، والتي تركز أغلبها في الهند والولايات المتحدة وأوروبا وبعض دول أمريكا اللاتينية، مما اضطر عدة دول مثل

«موديز» تثبت تصنيفات «التجاري» بنظرة مستقبلية مستقرة

العالية وارتفع مستوى المخصصات والقروض التي تم شطبها في السنوات الأخيرة. كانت أرباح البنك تراجعت 87.8% بالنصف الأول من العام الجاري، لتصل إلى 1.196 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 9.809 مليون دينار للفترة المماثلة من عام 2019.

في أسعار النفط كونه المحرك الرئيسي للاقتصاد المحلي، التي تعتبر بمثابة المحلر الرئيسية تجاه تلك التوقعات. وتعكس النظرة المستقبلية المستقرة للتصنيف الائتماني للبنك التعاون بين قدرة البنك القوية على تحقيق إيرادات ومئات رأس المال وتوفير المخصصات الوقائية اللازمة مقابل التركزات الائتمانية

على الترتيب، كما أقيمت على التصنيف الائتماني الأساسي عند الفئة (ba1). وبحسب البيان، يعكس تقرير «موديز» مواطن القوة والضعف بالنسبة للبنك التجاري الكويتي وتوقعات وكالة في هذا الشأن، كما ينظر إلى الضغوط السياسية وأية آثار متفاقمة جراء تفشي فيروس كورونا، وكذلك استمرار الانخفاض

قال البنك التجاري الكويتي إن وكالة التصنيف الائتماني «موديز» قبت كافة تصنيفات البنك الائتمانية، مع نظرة مستقبلية مستقرة. وقال البنك في بيان للبورصة الكويتية، أمس الأربعاء، إن الوكالة ثبتت تصنيف وائشع البنك في الأجلين الطويل والقصر عند الدرجات (A3) و(P-2)

شركة «سلطان» تنهي المرحلة الثانية من خطة «العودة إلى الربحية»

في كل من الأردن وسلطنة عمان والبحرين. وصرح نائب رئيس مجلس إدارة شركة مركز سلطان، عصام الرفاعي، قائلاً: «يسرني اليوم أن أبلغ مساهمي الشركة بأن خطتنا تسير على المسار الصحيح وهي في تقدم مستمر ومتسق مع تطلعاتنا. وإن الخطوة التي قمنا بها اليوم بتخفيض رأس مال الشركة المدفوع بنسبة 50% هي خطوة مهمة هدفها تحسين الميزانية وجعلها أكثر متانة لتمكّن الشركة من النمو مجدداً في المرحلة القادمة».

الثلاث مراحل إلى إعادة هيكلة الشركة للتركيز على تطوير أسواق مبيعات التجزئة، وتعزيز ميزانيتها العمومية، وتحسين الأداء وزيادة التدفق النقدي. ويتضمن جوهر هذه الخطة الالتزام بأعمال أساسية وبصورة ثابتة في مجال التجزئة. واليوم، بعد انتهاء مرحلتين من الخطة، تحقق الشركة حوالي 90% من إيراداتها من عملياتها في قطاع البيع بالتجزئة، ويمثل السوق الكويتي وحده 60% منها. يذكر أن الشركة لديها عمليات في قطاع أسواق البيع بالتجزئة

أعلنت شركة مركز سلطان، عن انتهائها من عملية تخفيض رأس المال المدفوع للشركة بنسبة 50%، وبهذه الخطوة تكون قد انتهت الشركة من المرحلة الثانية من خطة «الأسواق الكويتية أولويتنا»، وهي خطة للعودة إلى الربحية التي وضعت الشركة على مسار الأرباح الخائفة لعشرة أرباع متتالية من خلال إعادة تركيز أنشطة الشركة على أسواق البيع بالتجزئة في الكويت. تهدف خطة «الأسواق الكويتية أولويتنا» ذات

«فيتش» تثبت تصنيفات «برقان» بنظرة مستقبلية مستقرة



قامت وكالة فيتش بتثبيت التصنيف الائتماني لبنك برقان عند الدرجة الائتمانية (BB) مع نظرة مستقبلية مستقرة. وقال البنك في بيان للبورصة الكويتية، أمس الأربعاء، إن الوكالة ثبتت التصنيف الائتماني طويل الأجل لدرجة المصعد على سداد التزاماته عند درجة (A+) بنظرة مستقرة. كما ثبتت الوكالة تصنيف قدرة المصعد على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل عند درجة (F1)، وتصنيف القدرة المالية (VR) عند درجة (bb)، وتصنيف الدعم عند «1»، وتصنيف الحد الأدنى من الدعم عند (A+). وبحسب التقرير فإن تصنيف قدرة المصعد على الوفاء بالتزاماته (IDRS) لبنك برقان مدفوع بوجود احتمال كبير لتقديم الدعم من قبل السلطات الكويتية؛ إذا دعت الحاجة، وهذا يأخذ في عين الاعتبار قدرة الكويت القوية على دعم النظام المصرفي وسجلها في دعم البنوك المحلية. يشار إلى أن أرباح بنك برقان تراجعت بنحو 49.2% من الأول من العام الجاري، لتصل إلى 22.75 مليون دينار، مقابل 44.77 مليون دينار أرباح الفترة المماثلة من عام 2019.